

من هذا المنطلق، حاولت حكومة اليمين الاسرائيلي، منذ تسلّمها السلطة، تعميم الفكرة القائلة بضرورة اجراء مفاوضات مع الدول العربية. وجاء، في هذا السياق، مسلسل الدعوات المتكررة التي أطلقها شامير، والعديد من اعضاء حكومته، للاردن وسوريا، واية دولة عربية اخرى، الى البدء بمفاوضات مباشرة تنتهي بعقد اتفاقيات ثنائية، تكون على نمط اتفاقيتي كامب ديفيد.

كما وجاء، من هذا المنطلق، تركيز الحكومة الاسرائيلية على القيام بحملة اعلامية واسعة النطاق تتعمد التهويل والمبالغة في القدرة العسكرية العربية، واستغلال هذا كمدخل للتأكيد ان اسرائيل تواجه خطراً عربياً عاماً وعماراً، وليس فلسطينياً خاصاً فحسب، يهدّد كيانها، ويسعى الى تقويض وجودها. وكان الهدف من هذه الحملة المستمرة، والمستمرة، هو محاولة اسرائيلية لتحديد اولويات الصراع كما يناسب، ويصبّ، في المصالح الاسرائيلية. والمصالح الاسرائيلية حالياً، واسرائيل تواجه الشعب الفلسطيني الاعزل داخل الاراضي المحتلة بأقصى اجراءات القمع والاضطهاد، تتركز على تحويل انظار العالم عما تقترفه من اجراءات وممارسات وانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني بأكمله، ومنطقة الشرق الاوسط برمّتها، وذلك من طريق بلورة عدوّ عربي تسقط عليه ادعاءها بأنها هي التي تتعرض لخطر الابادة. ولهذا كانت الحكومة الاسرائيلية سريعة، هادفة، وفعّالة، عندما قامت بتحويل التصريحات العراقية بشأن القدرة العسكرية للعراق، وبدأت بشن حملة تشهير عالمية ضده، تستهدف، ضمن اهدافها، اقناع العالم بأن عليه معالجة «التحديات العربية لاسرائيل» قبل الاهتمام بمعالجة «الاحتلال الاسرائيلي ومسألة الحقوق العربية والفلسطينية المستتلة».

النقطة الثانية: العمل على تثبيت المنطلقات الايديولوجية لليمين الاسرائيلي من القضية الفلسطينية، لتكون المرتكزات السياسية الاساسية لاسرائيل في اية تسوية سياسية مرتقبة في المستقبل. فبعد التحرر من مشاركة حزب «العمل» في الحكومات الائتلافية السابقة، يقوم تحالف الليكود اليميني، في الحكومة الحالية، باعادة تعريف «الخطوط الحمراء» الاسرائيلية من مسألة تسوية القضية الفلسطينية. وتتلخّص هذه «الخطوط» بثلاثة:

أولاً، التشبث بـ «أرض - اسرائيل غرب النهر»، والغاء فكرة الانسحاب الاسرائيلي من المعادلة المقبولة اسرائيلياً للتسوية السياسية. فالحكومة الشاميرية ترفض منطلق «الحل الاقليمي» للتسوية ومبدأ «الارض مقابل السلام». فالصراع الدائر في المنطقة، بالنسبة اليها، هو صراع على الحدود مع الدول العربية المجاورة، وليس صراعاً على حقوق الشعب الفلسطيني. لذا جاء اصرار الحكومة اليمينية على ان المفاوضات يجب ان تتم مع الدول العربية لتسوية القضايا الثنائية «العالقة» بين كل دولة عربية واسرائيل، خاصة وان المفهوم الليكودي - اليميني في اسرائيل يستثنى الاراضي الفلسطينية المحتلة من مسألة الصراع الحدودي والقضايا «العالقة» مع الدول العربية.

ثانياً، عدم الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وذلك من منطلق عدم الاعتراف، اصلاً، بالفلسطينيين كشعب. فبالنسبة الى التحالف الحكومي اليميني في اسرائيل يعتبر الفلسطينيون «تجمّعات سكانية» تشكّل اقلية في الاردن وأقلّيات في دول اخرى، منها اسرائيل. ولذلك، فالحقوق الفلسطينية، «أن وجدت»، يجب احقاقها، من منطلق اليمين الاسرائيلي، في الاردن، وذلك على اعتبار انه، اصلاً، «جزء تنازلت عنه اسرائيل مسبقاً لمثل هذه الغاية». وبهذه البساطة يلغي اليمين الاسرائيلي حقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة على ارض فلسطين. وفي ما يتعلق بالفلسطينيين تحت الاحتلال، فهم، بالنسبة الى الحكومة الحالية، عبارة